



# تحديات الديمقراطية في سبيل الوعي بالأسس الموجهة للبناء الديمقراطي

د. محمد علا

أستاذ الفكر الإسلامي كلية أصول الدين وحوار الحضارات  
بتطوان شمال المغرب



مركز نهوض

للدراسات والنشر

NOUHOUD CENTER  
FOR STUDIES  
AND PUBLICATIONS

## الفهرس: ◀

٣	..... الملخص
٤	..... تقديم
٥	..... أولًا: الخيار الديمقراطي
٨	..... ثانيًا: تحديات الديمقراطية
٩	..... ١- التحدي الطائفي والمذهبي
١٣	..... ٢- تحدي التفريط والنكوص والتراجع
١٦	..... ٣- تحدي الانقلاب العسكري
١٨	..... ٤- تحدي التدخل الخارجي
٢٠	..... ٥- التحدي المرگب
٢١	..... خاتمة
٢٣	..... لائحة المراجع

## المُلخّص: ◀

■ سيظلّ الحديث عن الديمقراطية وإشكالياتها والأسئلة التي تطرحها دائماً ومستمرّاً ومتجدداً، وقد أخذت المقاربة الرئيسة للإشكالية تتجه صوب الإجابة عن أسئلة تنزيل الديمقراطية والبحث عن الشروط الضامنة لتحقيق مطالب الأمة وتكثيف النظام الديمقراطي مع خصوصية كل تجربة على حدة. فلم تكن الديمقراطية مشروعاً متكامل الأركان ومتحققاً بمثالية في كل التجارب التي تبنته واتّخذته سبيلاً في إقامة الدولة وتنظيم سير مؤسساتها، وإنما هي بناء دائم التشكّل والتغيّر، قابل للترميم والتعديل والإصلاح رغم قِدَم أسسه النظرية وتراكم مبادئه المؤطرة والموجّهة وتعدّد صيغه المنزّلة.

■ تحاول الدراسة أن تثير جملة من الإشكالات النظرية وبعض تجلياتها الواقعية المرتبطة بالخيار الديمقراطي وإمكانات تنزيله، والتحديات المحدّقة به. وحيث إن تحقيق المثال نادر في السياسة، وأن "الديمقراطية تبقى مهددة في معظم أنحاء عالمنا المعاصر" يبقى تحصين التجارب الديمقراطية من التحديات المحدّقة بها أفضل السبل لنبذ الاستبداد وتضييق دائرة العنف والصراع الدموي على السلطة وحصين الاستقرار وضمان أكبر قدر ممكن من الحرية والكرامة والعدالة.

■ وقد تركّز الحديث عن خمسة تحدّيات كبرى مستقرّة من عدد من التجارب الحديثة والمعاصرة، يشكل الوعي بمخاطرها أحد المنطلقات الأساسية لحصين التجارب الديمقراطية، وهي: التحديّ الطائفي، وتحديّ التفريط والنكوص والتراجع، وتحديّ الانقلاب العسكري، وتحديّ التدخّل الخارجي، والتحديّ المرگّب.

### ◀ تقديم:

لم يُعدّ الخلاف واسعاً، كما كان في السابق، حول شرعية النظام الديمقراطي، وإمكانات تنزيله، وقدرته على تحقيق مطالب الأمة - في ظل شروط موضوعية مناسبة - والرقى بها نحو مستوياتٍ أفضل تضمن قدرًا كبيرًا من العدالة والحرية والكرامة.

وقد أثار الخلاف نقاشاتٍ عميقةً ومداوماتٍ فكريةً تباينت حدّتها من منطقة عربية إلى أخرى، بحسب درجة انفتاح الوسط الثقافي وطبيعة النظام السياسي ومستوى الوعي المجتمعي.

على أنه من الملاحظ عند أبرز المفكرين المعاصرين اليوم رُجحان كفة الجانب التحديثي العقلاني الديمقراطي، وسيادته على الجانب التقليدي المحافظ والمحترز من الديمقراطية، في مقارنة قضايا التشكّل الحضاري للأمة المعاصرة.

بل يمكن القول: إن فكرة الديمقراطية ارتفعت أسهمها ورسمت طريقها، سائرةً بثبات نحو الكونية، خاصةً مع غياب نظامٍ بديلٍ أفضل، وقادر على منافسة أشكال الحكم في النظام الديمقراطي.

ومع ذلك فبقدر الحديث عن أزمة غياب الديمقراطية يُمكن الحديث أيضًا عن أزمة تنزيل الديمقراطية، مع الفارق الواضح في طبيعة كلّ أزمة وتجلياتها وآثارها. فالأزمة الأولى تهدد بنية الدولة والاجتماع الإنساني والتعاقد المجتمعي، بينما الأزمة الثانية أزمةٌ وعيٍ وسائل التنفيذ، وبحث في طرق التجويد والتصويب، على اعتبار أن "النهج الديناميكي للديمقراطية يبقى دائمًا ناقصًا وعرضةً للانقلاب، أي الإطاحة به"<sup>(١)</sup>.

فالديمقراطية لم تكن مشروعًا متكاملًا الأركان ومتحققًا بمثالية في كل التجارب التي تبنته واتخذته سبيلًا في إقامة الدولة وتنظيم سير مؤسساتها، وإنما هي بناءٌ دائمٌ التشكّل والتغيّر، قابلٌ للترميم والتعديل والإصلاح، رغم قدم أسسه النظرية وتراكم مبادئه المؤطّرة والموجّهة وتعدّد صيغته المنزلة.

ومليك الشعوب صناعة القرار السياسي بأوطانها أكثر سلامة واستقرارًا من استثثار فئة قليلة بدواليب الحكم والتسيير، مهما بلغت من درجات العدل والإنصاف. فالحلول طويلة الأمد أفضل من الحلول قصيرة العمر التي تنتهي في الغالب بفناء أصحابها ومغادرة مؤسسيها.

(١) تشارلز تيلي، "الديمقراطية" ترجمة محمد فاضل طبّاخ، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٩.



وإذا كانت الديمقراطية في أبسط معانيها هي تمكينُ الشعب من تدبيرِ شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريقِ اختياره لفئةٍ منه تنوب عنه في إدارة مختلف الشؤون العامة للدولة وتديرها، فإن نجاح العملية الديمقراطية في مختلف مراحل سيرورتها رهينٌ بشروط عديدة، منها ما هو متعلّق بالفاعلين الذين يؤدّون أدوارها وينزّلون مبادئها، ومنها ما هو مرتبّطٌ بالوسط والفضاء الذي يحتضنها، كما أنها متأثرة بالمحيطِ الدولي العام وطبيعة العلاقات والتحالفات القائمة.

وسنحاول في هذه الدراسة أن نثير جملةً من الإشكالات النظرية وبعض تجلياتها الواقعية المرتبطة بالخيار الديمقراطي وإمكانات تنزيله، والتحديات المحدّقة به. مبتعدين ما أمكن عن التنظير الهلامي والتمنّي العاطفي. والهدف الأساس هو إغناء النقاش حول مداخل تجديد النظر في الآليات الديمقراطية التي تحتاج إلى تبيئةٍ مستمرةٍ وتقويمٍ دائمٍ للرقى به نحو الأفضل.

## ◀ أولاً: الخيار الديمقراطي - محددات نظرية وملاحظات منهجية:

المتتبّع للكتابات العربية حول موضوع الديمقراطية، يقف على غزارة التحليل وتنوّع المقاربات التي تجمع بين التأسيس المرجعي للنظام الديمقراطي، والنظر في التجلّي الواقعي واستشراف البعد المستقبلي.

وقبل مقارنة التحدّيات المحدقة بالبناء الديمقراطي، أشير إلى بعض المنطلقات المنهجية التي اعتبرها من الإفرازات المعرفية للتداول الفكري حول موضوع الديمقراطية، خاصة في المنطقة العربية الإسلامية المميّزة بأبعادها التاريخية وغمّي روافدها المرجعية وإمكانية الرقي بأنظمتها السياسية. ومن أهم هذه المنطلقات أذكر:

- البناء الحضاري للأمم هو جهد بشري، له قوانينه وقواعده وأسسها، والنظام الديمقراطي من النظم القديمة التي اهتدى إليها العقلُ البشري ومارسه بأشكال مختلفة لإدارة الحياة السياسية والاجتماعية، وقد راكم فيه إنجازاتٍ معتبرة ضمّت "مجموعة من القيم الإنسانية العامة، التي لا ترتبط بزمان أو مكان معين، مثل: احترام مبدأ تداول السلطة طبقاً لإرادة الشعب، وكفالة حرية إقامة التنظيمات والاتحادات السياسية وغير السياسية لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، واحترام سيادة القانون، وحماية حقوق المواطنين وحرّياتهم، وتعدّد الإرادات

## تحديات الديمقراطية - في سبيل الوعي بالأسس الموجّهة للبناء الديمقراطي

المشاركة في صنع القرار، بحيث لا تكون السلطة حكراً على الأفراد أو فئةٍ أو حزب<sup>(٢)</sup>، وهي المبادئ التي راكمها التغيّر الحضاري الإنساني واستفادت منها الحضارة الإسلامية بأشكال معينة.

- ما دام التشريع الإسلامي قد سكت عن نوع النظام السياسي الواجب إقامته كما سكت عن الآليات التي تحققه، فإن هذا يسعفنا أن نقبّس من النظام الديمقراطي ما يمكّننا من تحقيق الأصول الكلية التي شدّد التشريع في إقامتها، وأهمها: العدل والحرية والكرامة والمساواة والنظام والمسؤولية. وغيرها من القيم المركزية التي تُعتبر مقاصدَ كليةً للدين وآليات إجرائية لتثبيت النظام الديمقراطي.

- نظام الشورى في الإسلام نظامٌ أصيل وثابت، وهو نظام مرّن في نفس الوقت، واستحالة تحقيق شورى جامعة للأمة في اختيار رئيس الدولة أو الحكومة أو المنتدبين، يفرض البحث عن بدائل إجرائية تحقق هذه المشاورة والمشاركة لعموم الأمة.

ولا شك أن الاقتراع الديمقراطي أحدُ هذه البدائل التي تيسّر تحقيق ذاك الاختيار، إن لم يكن أفضلها حالياً، خاصة وأنه نظام يتّسم بالتفاعل والحيوية وإشراك أكبر عدد ممكن من الجماعة السياسية. تبرز فيه مظاهر الشورى الجزئية في اللقاءات والنقاشات الإعلامية والندوات الفكرية المخصصة للتداول في المؤهلات، والكفاءات المطلوبة وترجيح الاحتمالات الممكنة لمُخرجات الاقتراع الديمقراطي.

- تشكّل منظومة القيم الإسلامية أحدَ الروافد المهمة لتثبيت دعائم النظام الديمقراطي في عالم المسلمين اليوم. وهي مبادئ أخلاقية وعقلية ونفسية مستندة إلى مرجعية متعالية، نابعة من عقيدة موجّهة ونظام تشريعي مؤطّر، يخاطب الضمائر والعقول بغية صناعة إنسان متخلق وليس إنساناً وصولياً ومصلياً.

ومن ثمّ فإن نتائج تنزيل النظام الديمقراطي في مجتمع تسوده الأمانة والمسؤولية واحترام التعددية والعدل والإنصاف، ليست هي النتائج نفسها حين تنزل في واقع يسوده الظلم والقهر والخيانة والغرور والمصادرة والتزوير، وغيرها من الأمراض التي لا تحترم قيم الإنسانية أو الكرامة الآدمية.

(٢) إبراهيم، حسنين توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية" ضمن ندوة "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بحوث ومناقشات، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت بلبنان من ١٣-٢٣ يناير ١٩٩٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، سبتمبر ١٩٩٢م. ص٧٠٥.



فالإنسان المتخلق يجعل من الديمقراطية سبيلاً للرفي بالواقع، وغيره سيجعل من الديمقراطية مطيةً لتكريس المزيد من الظلم والنهب والقهر. ومن ثم يمكن القول: إن الواقع الإسلامي المتخلق بقيم الوحي من أنسب الفضاءات القادرة على خلق نظام ديمقراطيٍّ متميز ومتفرد؛ نظراً لما توفره منظومة القيم والتشريعات من أجواء سياسية واجتماعية واقتصادية يسودها التعاون والاختلاف والعدل والحرية والتدافع والأمانة، فضلاً عن قيم المسؤولية والإتقان والشهادة والتحري في اختيار الحاكم والتشديد في مواصفاته، وتحريم الغش وشهادة الزور والاحتيال والخيانة والخداع والمكر وغيرها.

- من أهم ميزات الديمقراطية أنها آلية قابلة للتوريث والتربية والتعليم، كما أنها قابلة للتصحيح والزيادة والرفي بها إلى الأفضل، عكس باقي الأنظمة التي قد تنجح في فترات معينة ولا تضمن استمرارية ذلك النجاح في فترات أخرى، إما بسبب رحيل الزعيم العادل، أو الجماعة العادلة، "فالديمقراطية هي عملية مستمرة لتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية ونقل قوة التأثير والنفوذ إلى أكثر الدوائر الشعبية اتساعاً"<sup>(٣)</sup>.

- رغم بعض العيوب التي أُلصقت بالديمقراطية مفهومًا وممارسة مثل المبالغة في الحرية والمساواة والتشريع، و"استحالة تحقيق مثاليها"<sup>(٤)</sup>. و"أنها لم تعالج كل مشكلات الإنسان"<sup>(٥)</sup>. "وأنها تعطي القرار لغير ذويه، بالخطابة والصوت"<sup>(٦)</sup>. و"أنها تمرر رأي الأغلبية ضد الأقلية، وقد تكون الأقلية على صواب"<sup>(٧)</sup>، وإمكانية تعايشها مع الاستبداد الناعم والعنصرية والرأسمالية المتوحشة "والعدوان على الآخرين في بلدان أخرى"<sup>(٨)</sup>. والتمييز ضد الآخر واحتقاره وتدمير ديمقراطيته ورعاية ديكتاتوريات مجاورة أو بعيدة خدمةً لمصالح أو امتيازات معينة...

فكل هذه الإشكالات هي في عمقها إشكالاتٌ حضاريَّةٌ كُبرى ترتبط بسياقات مرَّبة وتستدعي مقارباتٍ واجتهاداتٍ مستمرةً لمعالجتها؛ بل إنها إشكالاتٍ سياسية عامة يكون تأثيرها وعواقبها أكثر حدةً مع الأنظمة غير الديمقراطية.

(٣) علي الدين هلال "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، ضمن "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص: ٤٣.

(٤) محمد الأحمري، "الديمقراطية، الجذور وإشكالية التطبيق"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٢م، ص ٦٥.

(٥) المرجع نفسه، ص ٦٨.

(٦) نفسه، ص ٧١.

(٧) نفسه، ص ٧٢.

(٨) نفسه، ص ٦٨.

## ◀ ثانيًا: تحديات الديمقراطية:

إن السّمة التركيبية التي تطبع النظام الديمقراطي، مفهومًا وممارسة، تُحيل إلى ارتباطه المتشابك بمجمل عناصر التشكّل الحضاري؛ أي الإرث التاريخي ومكونات الدولة وحجم الإمكانيات البشرية والموارد الاقتصادية ورصيد التراكم السياسي، وطبيعة العلاقات الخارجية.

والخيار الديمقراطي هو خيار إستراتيجي، وليس تكتيكيًا مرحليًا قائمًا على مصالح آنية أو ضغوط شعبية عابرة أو إملاءات خارجية، فأمد هذا المنهج قصيرٌ، لكونه يُنتج تشكيلاً سياسيًا هو في عمقه تعبيرٌ عن استبدالٍ ناعم وقائم على الانتظارية وتحين الفرصة للانقلاب على الشرعية.

بينما الخيار المبدئي للديمقراطية هو الخيار القادر على ترسيخ القيم الإنسانية وتقوية النّظم المؤسّساتية، وتجويد سيرورتها بفضل التراكمات الإصلاحية، التي تسهم في نفس الوقت في تقوية مكونات الأمة وتعزيز المنظومة القانونية وتفعيل الرقابة الإعلامية وتحصين الإرادة الشعبية، مما يؤسس «لمنهجية تلقائية» ويرسّخ فضاءً عامًا يُعجز الأهواء التسلّطية والنزوات الوصلية والنزعات الطائفية؛ من أن تُطيح برصيد المكتسبات الديمقراطية أو تنحرف بمسارها أو تعرقل نهجها.

ومن ثمّ فالتنمية السياسية لابد أن يوازيها في نفس الوقت تنمية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وإلا كانت مفرغةً من محتواها، وعديمة الأثر في واقعها، ف"عندما تتغير الحقوق السياسية والحريات المدنية في أي نظام معيّن، فإنها تتغيّر جميعها في الاتجاه نفسه، ليس بالتوازي بشكل كامل، ولكن في تزامن تقريبي"<sup>(٩)</sup>.

ومن جهة أخرى يساعد النمو الاقتصادي على استقرار النظام الاقتصادي، "وقد يكون من الصعب تعزيز الأنظمة المستقرة خاصة في المجتمعات الأقل تطورًا اقتصاديًا"<sup>(١٠)</sup>.

والإشارات السابقة تؤكّد أن سيرورة الديمقراطية وحيورتها تُفرز ظهور أنواع من الديمقراطيات؛ فمنها القوية والهشة والسائرة في طريق النمو (الديمقراطي)؛ إذ "بالنسبة للدول غير الديمقراطية

(٩) تشارلز تيللي، "الديمقراطية" م س، ص: ٩١.

(١٠) جابرييل إيه. آلوند، وجي. بنجيهام باويل الابن "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر؛ نظرة عامة" ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص: ١٠٣.



يُكْمِنُ التحدي فيما إذا كانت تستطيع التحوُّل إلى الديمقراطية، أما الدول الديمقراطية الحديثة فالتحدي الذي يواجهها هو عمَّا إذا كان من الممكن دعم الممارسات والمؤسسات الديمقراطية الحديثة، وكيفية هذا الدعم، أو كما يقول بعض علماء السياسة: ترسيخها حتى تتحمل اختبار الزمن والصراع السياسي والأزمات. أما بالنسبة للديمقراطيات الأقدم فإن التحدي هو إتقان وتعميق ديمقراطيتها<sup>(١١)</sup>.

وحيث إن تحقيق المثال نادرٌ في السياسة، وأن "الديمقراطية تبقى مهددة في معظم أنحاء عالمنا المعاصر"<sup>(١٢)</sup>، يبقى تحصيل التجارب الديمقراطية من التحديات المحدقة بها أفضل السبل لنبذ الاستبداد وتضييق دائرة العنف والصراع الدموي على السلطة، وتحسين الاستقرار وضمان أكبر قدر ممكن من الحرية والكرامة والعدالة.

وسأركز الحديث عن خمسة تحديات كبرى مستقرة من عدد من التجارب الحديثة والمعاصرة، يشكل الوعي بمخاطرها أحد المنطلقات الأساسية لتحسين التجارب الديمقراطية، وهي: التحدي الطائفي، وتحدي التفريط والنكوص والتراجع، وتحدي الانقلاب العسكري، وتحدي التدخل الخارجي، والتحدي المرگب.

علمًا أن الإحاطة التامة بتفاصيل تلك التحديات يعتبر أمرًا متعسرًا بحكم ارتباطها بالمجال السياسي الذي يُعد مجالًا ديناميكيًا وفضاءً لتنافس كل القوى المجتمعية، فضلًا عن خصوصيات التجارب من قطر لآخر، بل وداخل القطر الواحد.

لذلك فإن الحديث سيعتزل حول الأسس المنهجية الكبرى التي تبرز التأثيرات الممكنة لكل تحدٍّ على مسار الديمقراطية، مع إعطاء أمثلة توضيحية لتجارب من الواقع.

## ١- التحدي الطائفي والمذهبي:

إذا كانت التعددية سمةً كونيةً تطبع الخلق والوجود، فإن "الطوائفية" سمة خاصة تعيشها العديد من الرُقوع الجغرافية التي تحتضن تشكيلات مجتمعية مختلفة الدين والعقيدة والمرجعية

(١١) روبرت أ. دال "عن الديمقراطية" ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص٨.

(١٢) "الديمقراطية" تشارلز تيلي، ص ٥٠.

## تحديات الديمقراطية - في سبيل الوعي بالأسس الموجّهة للبناء الديمقراطي

واللون واللغة، "حيث تختلف فئة معينة مثلاً عن الفئات الأخرى؛ من حيث الدين الذي تعتنقه، والثقافة التي تمتلكها، واللغة التي تستخدمها، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه.

وتتعمق هذه الانقسامات بمقدار ما تتطابق وتتراكم لدى الفئة الواحدة. فإذا وصلت في تراكمها إلى حدّها الأقصى أي إلى اختلاف هذه الجماعة وتمييزها عن الجماعة الأخرى، على كل صعيد مجتمعي وبصورة حادة، فإنها تكونُ عرضةً لنمو حركة انفصالية قوية فيها"<sup>(١٣)</sup>.

واختلاف المرجعيات هو ظاهرة عالمية، ويأخذ أشكالاً عديدة، وقد تتقاطع كلها في تمركز جماعات متباينة ضمن كيانٍ سياسيٍّ واحدٍ يجمعها، ففي اختلاف الدين نجد المسلمين (شيعة، سنة)، والمسيحيين (بروتستانت، كاثوليك، أورثوذكس) واليهود.

وفي المذاهب الفكرية نجد الليبراليين والاشتراكيين والعلمانيين والقوميين والإسلاميين، وفي اللون نجد البيض والسُّود (مثل ما هو حاصل في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد أصبح هذا الاختلاف في الغالب مهيكلاً ضمن أحزاب ومنظمات مدنية ونقابات وإعلام ومدارس وخدمات وغيرها، "ووجود التباينات الواضحة بين فئات المجتمع وكثافتها وتراكمها لا يذهب، بالضرورة، بوحدة المجتمع والدولة، ولا يقضي على فرصة تطوره الديمقراطي، بل يشع على قيام ديمقراطية توافقية فيه"<sup>(١٤)</sup>.

ويربط الجابري بين الديمقراطية والطائفية في علاقة العام بالخاص، حين يرى أن "الواقع الطائفي لا يطرح نفسه كمشكل إلا حينما يكون الواقع الاجتماعي ككلّ يعاني من مشكل عام. والمشكل العام الذي يعاني منه الواقع العربي ككلّ من الخليج إلى المحيط هو مشكل الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، فإذا أخذنا في الحسبان هذا المشكل ظهرت لنا مشكلة الطائفية، ومشكلة العلاقة بين الدين والدولة، كمجرد نتيجة من نتائجه"<sup>(١٥)</sup>.

وحين نتحدث عن خطورة الصراع الطائفي وتسريعه لوتيرة الإطاحة بالديمقراطية؛ فإننا لا نقصد المظاهر الاستثنائية التي قد تطفو على الساحة السياسية حتى في أعرق الديمقراطيات

(١٣) د رغيد الصلح، "الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي والبناني" ملف من إعداد المديرية العامة للدراسات والمعلومات، الجمهورية اللبنانية، الملف السادس عشر، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص: ٦.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٥.

(١٥) محمد عابد الجابري، "الدين والدولة وتطبيق الشريعة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ط ١، فبراير

١٩٩٦م، ص ١٠٤.



القائمة، فالهند مثلاً تُعتبر دولة ذات مقدرة قوية وتعيش ديمقراطية عالية، غير أن عدداً من مكوناتها المجتمعية "من هندوس ومسلمين وسيخ وغيرهم، يقومون جميعاً من آن لآخر باغتيالات بعضهم بعضاً ويعتدون على رموزهم المقدسة"<sup>(١٦)</sup>. ولكن الخطورة تكمن في تحوّل التصفية الجسدية والصراع المسلّح من ظاهرة استثنائية إلى ظاهرة عامة ويومية، تزعج السكينة العامة وتنذر بنشوب حرب طائفية.

وإن إمكانات النظام الديمقراطي لتوفير الأرضية القانونية والتوافقية الحاضنة لهذا الاختلاف أقدّر من غيره من النظم الوضعية، ورغم أن الدين (خاصة ديننا الإسلامي) يؤكد سنة الاختلاف والتعددية إلاّ إن العديد من النظم السياسية المحسوبة على الدين شابها التعصّب والمصادرة والإقصاء، وصاحبها العنف بأنواعه المختلفة بسبب تغليب مصلحة الطائفة أو الفئة القليلة على مصلحة الجماعة ككل.

لذلك فإن الإشكالات السياسية التي تطرحها الطائفية عموماً وعند تمكّنها من دواليب التسيير خصوصاً، هي إشكالات دقيقة وعميقة وخطيرة، وتزداد تعمقاً مع طبيعة الإشكالات المرتبطة بها ومنها: علاقة الدين بالدولة، وحقوق الأقليات، والمرجعية الحاكمة، وقضية المواطنة وغيرها.

وأما إذا كانت البنية السياسية والمجتمعية للدولة قائمة على وجود اختلافات جذرية بين مكوناتها؛ فلعل النموذج "السياسي" المفضل لمثل هذه المجتمعات، والكفيل بتحقيق الاستقرار وتوطيد دعائمها، هو نظام "الديمقراطية التوافقية"<sup>(١٧)</sup>، النظام الملائم للمجتمعات التعددية القادر على توسيع دوائر التوافق والالتقاء وتضييق دوائر الخلاف والانشطار بفضل ما تُتيحه آلياته من فرص التنسيق والتواصل والتقارب، في أفق إيجاد خلاصة تركيبية لما هو مشترك بين مختلف أطراف الجماعة السياسية.

وإيجاد تلك الخلاصة يُعدّ صمامَ أمان يُحافظ على التوازنات، ويحقق اختيارات توافقية يساهم فيها الجميعُ كلُّ بمقدارٍ ونصيبٍ، كما تساهم في الاستقرار والأمن وحفظ النفوس والأموال بشكلٍ أكثر فاعلية، وهذا ما أشار إليه طارق البشري بضرورة "وضع الصياغات الفكرية والثقافية والتنظيمية التي تمكّن من جمع أكثر ما يمكن جمعه من خصائص كل القوى والفئات

(١٦) "الديمقراطية" تشارلز تيلي، ص ٩٦.

(١٧) انظر: رغيد الصلح، "الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني"، ملف من إعداد المديرية العامة للدراسات والمعلومات، الجمهورية اللبنانية، الملف السادس عشر، كانون الثاني ٢٠٠٧.

## تحديات الديمقراطية - في سبيل الوعي بالأسس الموجّهة للبناء الديمقراطي

والطوائف والمهمن والأهالي والأقاليم، التي تتكون منهم جميعًا هذه الجماعة السياسية، صياغات تكون قادرةً على تحقيق التوازن بين القوى النسبية لهذه الجماعات الفرعية في عمومها، وتمكن من الوجود الفسيح والفعال لكل من هذه القوى ذات الاعتبار في المجتمع"<sup>(١٨)</sup>.

ومن الأمثلة الدالة على هيمنة الطائفية والمذهبية على الحياة السياسية في مراحل تاريخية سابقة، ما عاشته لبنان في فترات سياسية معيّنة جرّاء الحرب الأهلية والصراعات الداخلية التي انعكست على النظام السياسي، حيث يرى الجابري، بعد تحليله للسياق السياسي السائد في تلك الفترة، أن "النظام الديمقراطي الذي كان يُطبّق في لبنان إلى سنة ١٩٧٥ لم يكن ديمقراطيًا صحيحًا. لقد كان ديمقراطيًا في الشكل ولكنه يفتقد جوهر الديمقراطية، وكان يحمل في أحشائه جرثومةً فئائه وهي الطائفية الدينية والمذهبية"<sup>(١٩)</sup>، وهي الطائفية التي تضخمت وفصلت الديمقراطية على مقاسها، واستأثرت فئةً واحدةً بالقسط الأكبر من السلطة السياسية والاقتصادية "فقد بقيت الطائفة المارونية مهيمنة سياسيًا واقتصاديًا، وازدادت هيمنتها في ظل «الديمقراطية» اللبنانية نفسها، وفي نفس الوقت تطورت الطوائف الأخرى ديمغرافيًا واقتصاديًا وسياسيًا وفكريًا، وأصبح الفارق بين «الكيف» الماروني وبين «الكيف» اللبناني ككل، يميل إلى درجة الصفر، على الأقل على مستوى الوعي"<sup>(٢٠)</sup>.

وإذا كان بمقدور المنهجية الديمقراطية تحقيق توافقات وتوازنات داخل التشكيلات المجتمعية المختلفة الدين والعقيدة، في إطار ديمقراطية توافقية قائمة على مساومات وتنازلات متبادلة، فإنها من باب أولى أقدر على تحقيق الاستقرار السياسي في مجتمعات حسمت في تحديد ثوابت هويتها وروافد مرجعيتها. ونقص ذلك معظم بلدان العالم الإسلامي ذات الدين الواحد واللغة المشتركة والهوية الإسلامية.

فوجود ثوابت مركزية مؤطرة لتوجّهات الدولة يشكّل أرضيةً خصبةً لنمو تجارب ديمقراطية والرقى بها وتعزيز أركانها، بما يخدم تلك الثوابت ويعزز الوحدة والتماسك ويعمّم الخير والنفع. وفي هذا الإطار قد يبرز نوع من "الصراع" بين تيارات تستند بوضوح إلى المرجعية الإسلامية مع غيرها من التيارات التي تمتح من مرجعيات مخالفة، ويكون حاجز التصنيف الأيديولوجي

(١٨) البشري، طارق "التجدد الحضاري، دراسات في تداخل المفاهيم المعاصرة مع المرجعيات الموروثة"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٢.

(١٩) حسين جميل "حقوق الإنسان في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير ١٩٨٦، ص ١٠٤.

(٢٠) "الدين والدولة وتطبيق الشريعة" الجابري، محمد عابد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ط١، فبراير

١٩٩٦م، ص ١٠٥.



سببًا في إذكاء حدة الصراع بينها رغم إمكانية إيجاد توافقات تجمع بينها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنمية.

والتنصيب على مرجعية الإسلام في عدد من دساتير بلاد المسلمين، لا يعني بالضرورة قيام دولة دينية أو إسلامية، وقد وظّفت عدد من التنظيمات المتشدّدة هذه التسميات وحاولت في عدد من بؤر التوتر إنشاء "دولة إسلامية" بصيغ وأشكال معيّنة.

والحاصل أن اللحظة التاريخية الراهنة تفرض علينا من الوجهة الحضارية تجاوز هذه التسميات إلى ما هو أكثر واقعية وأقدر على الانفتاح والاستيعاب، ومن هذا المنطلق يقترح محمد طلاي اعتماد "دولة مدنية مرجعية إسلامية اختياريًا لا إجبارًا. أي نختارها بإرادة شعوبنا لا أن نرغم شعوبنا عليها إرغامًا؛ لأنه (لا إكراه في الدين)"<sup>(٢١)</sup>.

إن التنوع والاختلاف هو أساس التنافس الديمقراطي، وقد يكون مصدر قلقٍ حين يتحول إلى إقصاءٍ ممنهج، يتطور فيما بعد إلى صراعٍ طائفي يلحق الديمقراطية (الدولة) بضیعة الطائفة. وبذلك تعدُّ الطائفية من أكبر التحديات التي تواجه البناء الديمقراطي.

## ٢- تحديّ التفريط والنكوص والتراجع:

هناك فرق كبير بين حكم الفرد أو القلة واستئثارهم بالسلطة والثروة وفق ما يشتهون ويرغبون، وحكم الشعب وإعطاء أهمية لقراراته واختياراته؛ فللسلطة شهوة، واستقراء التاريخ يدل أن الخلاف السياسي كان أشدَّ فتكًا بالدماء من غيره من أنواع الخلاف، ومن ثمَّ فإن التنصيب على مدة التسيير في النظم الديمقراطية يعطي للشعب فرصةً حضاريةً ومعرفيةً للتقويم والنقاش والتداول وتقييم الأداء، بهدف النظر في إمكانية منح فرصة جديدة لمن تمَّ اختيارهم في السابق أو البحث عن بديل أفضل، بما يتيح نظام الاقتراع المباشر التي يُعدُّ البؤرة المركزية في النظام الديمقراطي.

ولعل هذا التنظيم الإجرائي الذي يحدّد عدد الولايات العامة ويعطي الشعب إمكانية التبديل والتغيير بعد مدة معيّنة، يمنح أمل التجديد المستمر للسلطة، ومن ثمَّ قد يكون ذلك دافعًا

(٢١) "الربيع الديمقراطي العربي، بداية عصر النهضة" طلاي، محمد مجلة الفرقان، عدد ٦٩/١٤٣٣-٢٠١٢، ص ٨.

## تحديات الديمقراطية - في سبيل الوعي بالأسس الموجّهة للبناء الديمقراطي

للتنافس في العطاء بغية الاستمرار، ولكن في المقابل قد يستغلّ البعض قصر مدة الحكم والتسيير ومحدوديتها للمزيد من النهب والاستغلال المفرط للسلطة والاستفادات غير المشروعة من الثروة.

لذلك لابد من إجراءات صارمة للمراقبة والمحاسبة، وإن عقاب الشعب بعدم التزكية للمرة الثانية لا يعدُّ أمرًا كافيًا لترسيخ المنهجية الديمقراطية، بل لابد من مأسسة الفعل السياسي وتفعيل صارم لمبدأ المحاسبة «من أين لك هذا؟».

لم تكن الديمقراطية يومًا ما مرحبًا بها بشكل مطلق من قبل جميع مكونات الجماعة السياسية، وهو أمر طبيعي لتضمّنها آليات تنظيمية تهدف إلى ضمان الحقوق ومنع الاستبداد والحرص على سيادة العدل والحرية والنظام، وكلها غايات تصطدم في كثير من الأحيان مع سلطة الثروة وشهوة السلطة ونزعة العنف "المشروع" للدولة، وعنف العصبية والطائفية، ومن ثم فإن احتمالات النكوص والتراجع تبقى واردة، حين يختل ميزان التوافق الذي يجمع الأطراف المشكّلة للنظام الديمقراطي؛ أي الرأي العام (الشعب) والمجتمع المدني، والصحافة، والممثلين المنتخبين، والدولة.

وقد يفقد المواطنون الثقة في القادة المنتخبين والأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية، حين يطول أمد انتظار تحقيق المطالب الحيوية وتحسين مستويات المعيشة وتحصيل الأمن والحرية، وضمان دخل مناسب وتقليص نسب الفقر والبطالة والجريمة والفساد.. خاصة إذا سَطَّرت تلك الغايات والطموحات وُعودًا في البرامج الانتخابية، وكانت دافعًا رئيسًا لاختيار ممثلي الشعب في مؤسسات الدولة، وفي الممارسة والتنزيل تمّ التراجع عنها، أو حصل العجز في تحقيقها دون تقديم مبررات معقولة، تفسّر عوائق التنزيل وتوضّح المفارقة الحاصلة بين لذة الفكر السياسي النظري وألم الواقع الاقتصادي والتنموي الواقعي.

إن تفويض ممثلي الشعب عن طريق الاقتراع الديمقراطي هو في الحقيقة تحميلهم لمهمة البحث عن توازن بين جبهتين؛ متقابلتين أحيانًا ومتكاملتين أحيانًا أخرى، وهما:

- الجبهة الأولى: تحقيق مطالب الأمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأهمها: العدل والحرية، والكرامة، وتوفير دخل مادي محترم، وغيرها من المطالب الحيوية.

- أما الجبهة الثانية فتتمثل في السعي لتقوية الدولة بمؤسساتها ومداخلها ومدّخراتها وترشيد خياراتها، والسهر على سير هياكلها وتوسيع روافدها المادية، في سبيل تحقيق مطالب الجبهة الأولى.



وقد يحصل التقابل بين الجبهتين حين تكثر المطالب الشعبية وبالبحاح، في إطار دولة ضعيفة بموارد محدودة وسياسات ارتجالية، وغياب برامج حقيقية للنهوض والإقلاع. ولعلّ هذا الوضع من أسوأ الحالات المفضية إلى الاحتقان الداخلي أو الاستبداد والقمع والقهر الذي قد يتطور إلى الصراع والاقتتال.

هذا الفعل النهضوي التحديثي متباينٌ من تشكيل سياسيٍّ لآخر، فالأولويةُ المباشرة لدى دولة ديمقراطية ضعيفة الموارد هو أن تسعى لتقوية المؤسسات أولاً، وإنقاذ هياكلها من الإفلاس أو التوقّف، وضمان حيويتها واستقرارها، مع البحث عن موارد إضافية لتلبية المطالب الشعبية التي قد تتحقق أو تُؤجل إلى إشعار لاحق احتراماً لسُلم الأولويات، في هذا الوضع تحتاج الدولة إلى تأييد شعبيٍّ وتكافل مجتمعي. ولن يكون من السهل نيل رضا الشعب وتحصيل سنده لدعم قرارات تمسّ نَفْسَه الاجتماعي وتقوِّض معيشته اليومية.

وإذا افترضنا، بحُسن نية، "معقولة أو صوابية" الدولة في قراراتها، فإن تفهّم المواطن لتلك الإجراءات الصعبة يمرُّ عبر المناقشة العلنية والواضحة والتفصيلية في إطار المسؤولية الوطنية والتاريخية، التي تفرض الوضوح وإشراك مكونات الأمة لبحث سبل مواجهة التحدّيات المطروحة ومآلاتها المستقبلية.

مع الإشارة أيضاً إلى أن تحصيل الرضا ضمن هذا الإطار هو نوعٌ من التضحية لجيل تنبّه لأزمة لم يصنعها بيده، وقد تكون ناتجةً عن قرارات خاطئة اتُّخذت في مراحل سابقة، وربما استغلّتها فئات معينة لتحقيق مغانم مادية واختلاس ثروات غير مشروعة.

ولكن منطق المصلحة العامة واستشراف المصالح المستقبلية قد يدفع في فترة حرجة إلى جراءة سياسية، باتخاذ حزمة إجراءات إستراتيجية رغم تكلفتها الاجتماعية والاقتصادية. فتكون الدولة حينذاك قد قطعت شوطاً مهماً لبناء ركائزها وتثبيت دعائمها في أجواء سلمية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولكن هذه الثقة غالباً ما تكون زمنياً محدودةً بسبب استمرار الضغوط الاجتماعية وتراكم المتطلبات الاقتصادية، خاصةً وأن الطبيعة التسلّطية للدولة وبنيتها القهرية لا تقبل في الغالب تمتيع المواطنين بالمزيد من الحقوق الاقتصادية والمدنية، إلا بعد الضغط والاحتجاج والمظاهرات. كما أن تمتيع الدولة بالسيطرة المطلقة على كل ثنايا المجتمع من شأنه أن يؤجل تحقيق تلك المطالب ويفرض مزيداً من التضييق والتسلّط الأمني.

وفي المقابل يُعدّ إضعاف الدولة وإنهاك مواردها وهياكلها وارتهاؤها لإملاءات القوى المهيمنة، بغية توفير مطالب الشعب بأي طريق كان، هو خيانة للأمانة التي تحمّلها الممثلون المنتدبون، "فمن الخطأ الجسيم أن تطلب الكثير من أي حكومة، بما فيها الحكومة الديمقراطية؛ فالديمقراطية

لا تستطيع أن تضمن لمواطنيها السعادة أو النجاح أو الصحة أو السلام أو الإنصاف، فالوصول إلى هذه الغايات يفوق طاقة أي حكومة بما فيها الحكومة الديمقراطية<sup>(٢٢)</sup>.

وبعبارة أخرى يمكن القول: إن مهمة الديمقراطية تتركز على خطّين متوازيين: تقوية الدولة، وخدمة الشعب في آن واحد؛ لذلك لا يصح جعل الديمقراطية ضحيةً لأولوية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالقرب من السلطة يوقّر إمكانيات الاطلاع على مكامن القوة والضعف، ومدى الحاجة إلى تعزيز الموارد وتنويع مصادر الثروة حتى تستجيب للتطلعات المجتمعية، ومن ثم "فإن إقامة الديمقراطية تتوقف على تغييرات في مجالات ثلاثة: التفاوت الطبقي، وشبكات الثقة، والسياسة العامة، كما تتوقف على التفاعل بين تلك المتغيرات"<sup>(٢٣)</sup>.

إن تحديّ الثبات على الخيار الديمقراطي عنصرٌ محوريٌّ للرقى بالممارسة السياسية وتثبيت توافقات بين الأطراف المشكّلة للفعل السياسي. ورغم طغيان الدولة الناعم وشحها في العطاء، لابدّ من إيجاد توافق إستراتيجي وتعاقد سياسي بغية إقامة سلم اجتماعي يحفظ هيبة الدولة من جهة، ويضمن كرامة المواطن من جهة ثانية.

### ٣- تحدي الانقلاب العسكري:

يعتبر الجيش والمؤسسات الأمنية والشرطة صمامَ أمانٍ لحماية الدولة وسيادتها داخليًا وخارجيًا، كما يعتبر في الوقت نفسه أحد المنافسين أو المناهضين السياسيين المحتملين للتدخل في أي وقت من الأوقات وشغل منصب الهيئة المنتخبة. ويصعب التنبؤ بالانقلاب العسكري نظرًا لسرية القرار وخفاء التخطيط وفجائية توقيت التنفيذ.

وقد شهدت العديد من بلدان العالم سطوة العسكر وسلطته السياسية والأمنية، خاصة في أمريكا اللاتينية، وقد اشتدت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية إلى حدود الثمانينيات "فمن بين سبع وأربعين حكومة في جواتيمالا والسالفادور وهندوراس ونيكاراجوا، حصل ثلثها على السلطة بطرق غير الانتخابات الحرة العادلة، والأكثر بانقلاب عسكري"<sup>(٢٤)</sup>.

(٢٢) روبرت أ. دال "عن الديمقراطية" ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص٥٨.

(٢٣) تشارلز تيللي "الديمقراطية"، ص ١٣٩.

(٢٤) روبرت أ. دال "عن الديمقراطية" م.س، ص١٣٧.



غير أن التحوُّل التدريجي لمعظم الأنظمة السياسية نحو موجات الديمقراطية وازدياد الوعي الشعبي بحيوية أدوارها السياسية، أدى إلى انحسار تدخل الجيش في السلطة، وتقنين مهمته بالتنصيص على أدواره دستوريًّا، وضمان حياده التام عن التنافس السياسي، بل وخضوعه لمراقبة السلطة المدنية والعمل تحت إمرتها بما يحقق ولاءه التام، "فما لم تكن القوى العسكرية والشرطية تحت السيطرة الكاملة للموظفين المنتخبين ديمقراطيًّا، فإن المؤسسات السياسية الديمقراطية لا ينتظر أن تنشأ أو تبقى"<sup>(٢٥)</sup>.

ويرى عبد الإله بلقزيز أن "الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وليست جهازًا أو أداةً بإمرة السلطة، إنها مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة، شأنها في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة، ومعنى ذلك أنها مؤسسة لها نصاب مستقل في الكيان السياسي ومحايد في العلاقات السياسية بين السلطة والمجتمع"<sup>(٢٦)</sup>.

ويأخذ الانقلاب العسكري على النظام السياسي القائم أشكالًا مختلفة، وتباين مدة استيلاء الجيش على السلطة من تجربة لأخرى، كما تتعدد أسبابه وصوره، فقد يكون ناجمًا عن فشل تجربة الحكم المدنية يوازيه قوة المؤسسة العسكرية، أو بدافع شهوة السلطة وإغراء الثروة، أو بتخطيط خارجي وتنفيذ عسكري داخلي.

وأياً كانت دوافع تدخله فهو تجاوز لإرادة الأغلبية وفرض لهيمنة الفرد أو الجماعة القليلة بالقوة، وصناعة بدائل ديكتاتورية تجهض على المكتسبات المدنية المتراكمة وتكبّد التجربة السياسية تراجعاً فظيعة جرّاء "تعطيل المجالس التمثيلية وإعلان الأحكام العرفية وحل الأحزاب السياسية، وفرض الرقابة على الصحف وتوقيف عدد من الساسة- يقل أو يكثر- ممن عملوا في ظل الحكم السابق وصدور قرارات العزل السياسي وحجز الأموال"<sup>(٢٧)</sup>، التي قد يتم تهريبها إلى بنوك خارجية تحسبًا لطوارئ مفاجئة وإعدادًا لمكان استقرار جديد، مما يؤكد ضمناً نزعة الخوف التي تتملك الانقلابيين بسبب ضعف التأييد المحلي والعالمية عمومًا للأنظمة العسكرية.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ١٣٦.

(٢٦) بلقزيز، عبد الإله "السياسة في ميزان العلاقة بين المجتمع والدولة"، مجموعة باحثين، الجيش والسياسة في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٦.

(٢٧) "حقوق الإنسان في الوطن العربي؛ المعوقات والممارسة" حسين جميل، ضمن "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٢٨.

## تحديات الديمقراطية - في سبيل الوعي بالأسس الموجّهة للبناء الديمقراطي

وتكمن عدم فعالية العسكر في تقلّد الناصية السياسية في خصوصية أجهزته المصمّمة في الأصل على تسهيل تنفيذ أوامر السلطة التشريعية، وطبيعة مهامه الموجّهة نحو فعل القوة الردعية أو المواجهة المباشرة؛ فالقوة العسكرية "لم تُبن لتجميع الخلافات الداخلية وإيجاد تسوية لها، أو لحشد تأييد واسع من جميع الأطراف خلف سياسة ما، أضف إلى ذلك أن المنظمات العسكرية لا تتكيّف بسهولة مع تجمعات التأييد أو الاتصال بمجموعات اجتماعية خارج هرم القيادة"<sup>(٢٨)</sup>.

وإذا كان المبدأ الأساس للديمقراطية هو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، فيمكن القول: إن "جميع الانقلابات كانت نكسةً للديمقراطية ولممارسة حقوق الإنسان والحريات في البلد الذي وقعت فيه؛ ذلك أنه بصرف النظر عن آراء ونوايا القائمين بالانقلاب قبل القيام به، وسواء أكانوا حَسَنِي النية فيما يُعلنون في بيانهم الأول من وعود، وكونهم يستهدفون إقامة حكمٍ ديمقراطي، أم لم يكونوا كذلك، فإن الذين قاموا بالانقلابات العسكرية- بوجه عام- لم يقيموا إلا حكمًا عسكريًا لا ديمقراطيًا"<sup>(٢٩)</sup>.

والعديد من الديمقراطيات التي أعقبت تدخل العسكر كانت ديمقراطياتٍ شكليةً، لا يظهر فيها حكم العسكر في الواجهة، رغم كونه الفاعل الرئيس في الحياة السياسية والمهيمن من خلف المسرح على تفاصيلها.

### ٤- تحديّ التدخل الخارجي:

تُحيل المبادئ النظرية للديمقراطية، والأسس الموجّهة لها، استحالة وجود نظام ديمقراطي قائم على التبعية، وخاضع للإملاءات الخارجية، والضغط الأجنبية التي تمثلها قوى الهيمنة الدولية<sup>(٣٠)</sup>؛ ذلك أن الاستقلال الذاتي والتخطيط النابع من الإرادة الشعبية وأولوية المصالح

(٢٨) جابرييل إيه. وآخرون، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر؛ نظرة عامة" م س، ص ١٥١.

(٢٩) حسين جميل، "حقوق الإنسان في الوطن العربي؛ المعوقات والممارسة" م س، ص ٥٢٧.

(٣٠) شهدت العديد من بلدان العالم، خاصةً إبان الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، تدخلات مباشرة والإطاحة بديمقراطيات ناشئة وإضعاف حكوماتها المنتخبة خاصة في أمريكا الجنوبية وآسيا، بدعاوى حماية الرعايا والأمن القومي للقوتين المتصارعتين، وقد كان من المفترض أن تكون «تشيكوسلوفاكيا» (التشيك حاليًا) من أقدم الديمقراطيات المعاصرة لولا تدخل الاتحاد السوفياتي آنذاك بعد الحرب العالمية الثانية، كما منع التدخل السوفياتي أيضًا من ظهور المؤسسات الديمقراطية في بولندا والمجر. أما سجل تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية فلعله الأكبر في عدد التدخلات في الشؤون الداخلية للدول القريبة منها أو البعيدة جغرافيًا.



الداخلية من أهم مقومات هذا النظام، يعزّز ذلك حاليًا "اليقظة السياسية الشاملة للعالم لكتل سكانية كانت سلبية سياسيًا أو مجموعةً إلى وقت غير بعيد"<sup>(٣١)</sup>.

مع الإشارة إلى أن حتمية بناء علاقات خارجية، وحاجات التحالف لإنشاء تكتلات إقليمية في عصر العولمة، ينبغي أن يحكمها بالضرورة النظرُ في مآلاتها وآثارها وكيفية تطويعها لتخدم المصالح الداخلية وتقوية واجهات الأمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والملاحظ أن سطوة القوى الدولية العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين) وهيمنتها وتنافسها فيما بينها وتدخلاتها المدروسة في الشؤون الداخلية للكثير من بلدان العالم، قد قوّضت من أركان البنى الديمقراطية للعديد من بلدان العالم، وجعلها طرفًا منفعلًا وخاضعًا لحسابات معقدة، وأحيانًا لحروبٍ مدمّرة، غالبًا ما يكون الشعبُ الطرفَ المؤدي للفاتورة الاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك أن منهج الرأسمالية المتوحشة القائم على الإغراءات المالية والاقتصادية والديون المرهقة، قد أثر بشكل كبير على الأنظمة النامية في تطوير ديمقراطياتها الصاعدة؛ الأمر الذي قد يصل أحيانًا إلى الانقلاب على الديمقراطية ودعم أنظمة ديكتاتورية واستبدادية وتأمين استمرارها وبقائها.

وهنا نقف على مفارقة عجيبة لدى عدد من الدول الغربية؛ حين تحرص على تحقيق تحسينات وحاجيات الديمقراطية داخل أوطانها، وفي المقابل تعمد إلى معارضة شديدة وتعلن حربًا ضروسًا على جهود تحاول تحقيق ضروريات الديمقراطية لدى أوطان عربية وإسلامية، وغالبًا ما يكون السببُ حمايةً أطماعها الاقتصادية والتوسعية.

وفي هذا السياق يذهب طارق البشري إلى أن التحرُّر من الإملاء الخارجي يعدُّ أحدَ الأسس المهمة التي يقوم عليها البناء الديمقراطي، حيث يؤكد "على ضرورة الاستقلال السياسي الذي يتمثل في تأكيد تحرُّر الإرادة السياسية للجماعة من إمكانيات الإملاء الخارجي عليها، واستبقاء التحرُّر والسعي لكف الضغوط الخارجية، فإذا كانت عرقتْ نظْمٌ حكمٍ مستقلةً غير ديمقراطية، فإنه يستحيل قيامُ نظْمٍ ديمقراطيةٍ غير مستقلة"<sup>(٣٢)</sup>.

(٣١) زيغنيو بريجنسكي، "رؤية إستراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية" ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ٢٠١٢م، ص ٣٧.

(٣٢) البشري، طارق "التجدد الحضاري، دراسات في تداخل المفاهيم المعاصرة مع المرجعيات الموروثية"، م س، ص: ٢٣٦.

ورغم التحول التدريجي للتدخل الخارجي من الغزو المباشر إلى التحكم غير المباشر، فإن "عالم القرن الواحد والعشرين يطرح تحدياتٍ شديدة الاختلاف عن نظيرتها في الماضي. فالعالم الآن- في جُلِّ الأمكنة- بات واعياً سياسياً. ثمة الملايين في حالة غليان واضطراب تطلّعاً إلى مستقبل أفضل. وهو يشهد أيضاً تشتت السلطة العالمية- مع ظهور عدد من الطامحين الجدد سريعي الصعود في الشرق. لذا فإن عالم اليوم أقل قابلية للتسليم بهيمنة قوة منفردة، حتى ولو كانت بالغة الجبروت عسكرياً وعظيمة النفوذ سياسياً"<sup>(٣٣)</sup>.

ولاشك أن الديمقراطية قادرةٌ على توفير الإطار التنظيمي لهيكله العمل السياسي ومواجهة معقلنة للقضايا الكبرى للبلد، والعلاقة بين الطبقات الغنية والفقيرة ومشاكل الواقع الاجتماعي وكيفيات معالجتها في إطار مسؤولية جماعية، تجسدها هيئات ومنظمات ومراكز ومؤسسات تضبط حدود التدخل/التعاون الخارجي.

### ٥- التحدي المركّب:

ونقصد بالتحدي المركّب تعدُّد التحديّات وتداخلها في آنٍ واحد في وجه المشروع الديمقراطي، مع تباين حدتها واختلاف درجتها من قُطر إلى آخر. فقد تتراخى النخبة السياسية وتكون قابلةً للتراجع والنكوص، وقد يتم إذكاء النعرات الطائفية، يوازيه تغوّل المؤسسة العسكرية وجاهزيتها للتوغّل في الحياة السياسية، وقد تكون تلك الأوضاع فرصةً مواتيةً لتدخل القوى الأجنبية وفرض هيمنتها على الخيرات الاقتصادية والموارد الحيوية.

وفي المقابل يمكن أن نتحدث عن نظرية الاستعداد المركّب لحماية المشروع الديمقراطي، والقائم على اليقظة الدائمة للشعب والنخبة السياسية ومؤسسات الدولة، واحتواء الاختلافات الداخلية، وتقوية الواجهة العسكرية لتأمين الحماية الداخلية والخارجية، وهو ما أشار إليه طارقُ البشري بضرورة "مراعاة اعتبارات الأمن القومي الإقليمي بالسعي لتحقيق التوازن السياسي والعسكري الذي يمنع التهديدَ الخارجي بما يشكّله من ضغوط على الإرادة الوطنية"<sup>(٣٤)</sup>.

إن التحدي الخارجي ظل موجوداً عبر التاريخ، متبادلاً الأدوار بين الأمم ضعفاً وقوة، وكثيراً ما كانت التهديدات الخارجية دافعاً للمزيد من التماسك المجتمعي والاستعداد الواسع للتضحية بدافع المواطنة والحفاظ على عزة الجماعة وكرامتها.

(٣٣) "رؤية إستراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية" زيغنيو بريجنسكي، م س، ص ٢١٩.

(٣٤) البشري، طارق "التجدد الحضاري، دراسات في تداخل المفاهيم المعاصرة مع المرجعيات الموروثة" م س، ص: ٢٣٧.



كما أن التحدي الطائفي يفرض على مختلف الطوائف المشكلة للجماعة السياسية، والحذر من توسيع دائرة التقسيم والتفتيت وإنهاك الذات أمام التحديات الخارجية، و"يعتقد الديمقراطيون التوافقيون أن قادة الدول الصغيرة يشعرون أكثر من قادة الدول الكبيرة أو المتوسطة بالتحديات الخارجية وبال حاجة إلى التفاهم والتشارك؛ بغرض حماية بلدانهم من هذه التحديات"<sup>(٣٥)</sup>.

صحيح أن جوهر الديمقراطية يكمن في مركزية خيارات الشعب وحاكميته في القرار السياسي، ولكن ذلك لا يكفي ما لم تنخرط منظومة التشكل الحضاري السياسية والاقتصادية والثقافية في تعزيز الأبنية الديمقراطية، خاصة وأن الأوضاع المعاصرة في بؤر التوتر تحيل إلى أن "محصلة السياسة العامة ليست على الإطلاق، بيد الشعب أو قاداته في أي دولة في العالم. فأوضاع البيئة الداخلية والأوضاع والأحداث في العالم الخارجي الأوسع، والصدفة العابرة قد تحبط أفضل الخطط والبرامج التي رُتبت بعناية وحنكة"<sup>(٣٦)</sup>.

ولكن القاعدة العامة لا تُنقَض بوجود الاستثناء، فالواقع مرگب، والتأثيرات البينية بين دول العالم ازدادت تداخلاً وتعقيداً أكثر من أي وقت مضى، واحتمالات نشوب أنواع من الصراع واردة؛ خاصة مع التطور الهائل لأنظمة التسلح وأنواعها وفنونها، والسعي الحثيث لخلق صراعات إقليمية لتصريف تلك الأسلحة وتجريبها، ومن ثم فالتحديات المرگبة التي تواجهها الديمقراطية تفرض إيجاد حلول مرگبة؛ لأن الحلول الجزئية لا تكفي لتعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي وتثبيت قيم التعاون والتضامن، بل لابد من مقارنة شاملة لمختلف المداخل الفاعلة في الاجتماع البشري.

## خاتمة

وختاماً يمكن القول: إن الديمقراطية تشكّل - حتى اليوم - أفضل نظام قادر على توفير الأسس النظرية والمبادئ العملية الضامنة لسير الدولة الحديثة، خاصة وأنه نظام قابل للتكيف وفق خصوصيات كل مجتمع على حدة. ومن ثم فتنبئ النظام الديمقراطي لا يعني استيراد آليات تنظيمية جافة والعمل على تنزيلها في أي واقع كان، وإنما هو سيرورة متدرجة ينبغي حقنها في النسق السياسي بعناية مرگزة، ودمجها بانسياب ومنهجية لتجويد معالم المشروع الحضاري للأمة؛ حتى تؤدّي دورها المطلوب وتقطف نتائجها المرجوة على المستوى القريب والبعيد.

(٣٥) رغيد الصلح، "الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني" م. س، ص ١٤/١٣.

(٣٦) "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر؛ نظرة عامة"، م. س، ص ٣٠.

## تحديات الديمقراطية – في سبيل الوعي بالأسس الموجهة للبناء الديمقراطي

ومع ذلك فهي تبقى مشروعًا غير مكتمل على الدوام، باعتباره آليةً إجرائيةً تنظيمية مرتبطة بالواقع الخاضع للتغيّر باستمرار، والمهدّد بتحديات مختلفة داخليًا وخارجيًا.

ولعل الاعتبار الذي تُوليه الديمقراطية لخيارات الشعب قد يجعل مواجهة تلك التحديات، التي تكون عاصفة أحيانًا، مواجهةً جماعية ينخرط فيها الجميع برضا وقناعة، على عكس النظم الاستبدادية التي تجعل الشعوب أعبوةً في معدلات صراع وتطاحن قد تأتي على الأخضر واليابس.



## ◀ لائحة المراجع:

- ١- الجابري محمد عابد، "الدين والدولة وتطبيق الشريعة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ط١، فبراير ١٩٩٦م.
- ٢- الأحمري محمد، "الديمقراطية، الجذور وإشكالية التطبيق"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٢م.
- ٣- البشري، طارق "التجدد الحضاري، دراسات في تداخل المفاهيم المعاصرة مع المرجعيات الموروثة" الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٥.
- ٤- بلقزيز، عبد الإله "السياسة في ميزان العلاقة بين المجتمع والدولة"، مجموعة باحثين، الجيش والسياسة في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ٥- تشارلز تيلي، "الديمقراطية" ترجمة محمد فاضل طبّاخ، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، ٢٠١٠م.
- ٦- جابرييل إيه. آلوند، وجي. بنجيهام باويل الابن "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر؛ نظرة عامة" ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨م.
- ٧- حسين جميل "حقوق الإنسان في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير ١٩٨٦.
- ٨- روبرت أ. دال "عن الديمقراطية" ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٩- رغيد الصلح، "الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني" ملف من إعداد المديرية العامة للدراسات والمعلومات، الجمهورية اللبنانية، الملف السادس عشر، كانون الثاني ٢٠٠٧.
- ١٠- زيغنيو بريجنسكي، "رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية" ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ٢٠١٢م.
- ١١- ندوة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، بحوث ومناقشات، مركز دراسات الوحدة

العربية، ط ٣، بيروت، ٢٠٠٢م، عقدت الندوة في ليماسول-قبرص، وذلك خلال الفترة من ٢٦-٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣؛ الدراسات المعتمدة: علي الدين هلال "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، وحسين جميل، "حقوق الإنسان في الوطن العربي؛ المعوقات والممارسة".

١٢- ندوة "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بحوث ومناقشات، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت بلبنان من ١٣-٢٣ يناير ١٩٩٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، سبتمبر ١٩٩٢م. دراسة: إبراهيم، حسنين توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية".

١٣- مجلة الفرقان، عدد ٦٩/١٤٣٣-٢٠١٢، مقال: طلاي، محمد؛ "الربيع الديمقراطي العربي، بداية عصر النهضة".



مركز نهوض

للداسات والنشر

NOUHOUD CENTER  
FOR STUDIES  
AND PUBLICATIONS